

Distr.: General
16 February 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 117 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 16 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة بأن تبلغ رئيس الجمعية العامة بأن حكومة اليابان قررت أن تترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026 في الانتخابات التي ستجرى في نيويورك في عام 2023. وتتطلع اليابان إلى الاضطلاع بدور نشط بالتنسيق مع الدول الأخرى في المجلس، المسؤول عن تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تشرف حكومة اليابان بأن تحيل طي هذه المذكرة مجموعة من التعهدات والالتزامات الخطية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (انظر المرفق)، وفقا لقرار الجمعية العامة 251/60.

وترجو البعثة الدائمة لليابان ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 117 (ج) من القائمة الأولية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/50

150323 240223 23-02913 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 16 شباط/فبراير 2023 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة

ترشح اليابان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

شباط/فبراير 2023

أولاً - سياسات اليابان في مجال حقوق الإنسان

1 - إذ تتمسك اليابان بأعلى معايير حقوق الإنسان المكرسة في دستورها والمكفولة بموجبها، فقد عززت نظامها السياسي الديمقراطي ووضعت سياسات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية باعتبارها قيمة عالمية. وبناء على الاعتقاد بأن حماية حقوق الإنسان مسؤولية أساسية تقع على عاتق أي أمة، وفي الوقت الذي تعارض فيه اليابان بحزم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فهي تأخذ بالمبدأين الأساسيين المتمثلين في الحوار والتعاون وتشجع الجهود الطوعية من خلال الحوارات الثنائية والتعاون بين البلدان التي تعمل من أجل إرساء الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى المشاركة الاستباقية في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة. واليابان ملتزمة بمواصلة إسهامها النشط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ويشهد تعيين المستشار الخاص الأول لرئيس الوزراء المعني بالشؤون الدولية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 أيضاً على هذا التصميم.

ثانياً - الالتزامات والتعهدات الدولية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - توقيع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ومواصلة تنفيذها الصادق

2 - وقعت اليابان الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وهي ملتزمة بتنفيذها تنفيذاً صادقاً ومناسباً، ويشمل ذلك تقديم التقارير الدورية وإجراء الحوار مع كل هيئة من هيئات المعاهدات.

3 - ووقعت اليابان أيضاً والتزمت بوفاء باتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولها الإضافيين الأول والثاني، والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، واتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال لعام 1980. وعلاوة على ذلك، وفي نيسان/أبريل 2020، أدخل القانون المعدل لتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال حيز التنفيذ. وفي تموز/يوليه 2022، وقعت اليابان اتفاقية إلغاء السخرة لمنظمة العمل الدولية لعام 1957 (رقم 105).

4 - وستظل اليابان تتابع على النحو المناسب توصيات كل هيئة من هيئات المعاهدات من أجل تعزيز تعاونها مع كل هيئة، كما ستتابع التزاماتها المتصلة بتنفيذ كل صك. وتعتزم اليابان أيضاً مواصلة المساهمة بأعضاء في هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

5 - وبالإضافة إلى ذلك، تقر اليابان بأهمية مختلف الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع المدني. واستناداً إلى هذا الإقرار، تعقد اليابان اجتماعات مع الهيئات العامة والمنظمات غير الحكومية، وتصغي

إلى آرائها وتدرجها في تقاريرها الدورية. وتولي اليابان أهمية كبيرة للحوارات مع المجتمع المدني وستواصل إجراءاتها.

باء - الإسهام المستمر في أعمال مجلس حقوق الإنسان والمشاركة النشطة فيها

6 - ما فتئت اليابان تشارك بالفعل في أنشطة مجلس حقوق الإنسان من أجل تحسين حالات حقوق الإنسان في مختلف البلدان والمناطق وإيجاد حلول للمشاكل ذات الصلة. إذ عملت اليابان كدولة عضو في المجلس منذ إنشائه في عام 2006 حتى عام 2011، ومرة أخرى من عام 2013 إلى عام 2015، ومن عام 2017 إلى عام 2019، ومؤخراً لولاية خامسة من عام 2020 إلى عام 2022. وخلال كل فترة من هذه الفترات، شاركت اليابان، كدولة عضو، بنشاط في مناقشات المجلس وأسهمت في اعتماد قرارات رئيسية، فأثرت بذلك في رأي المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

7 - وما فتئت اليابان تتعاون مع الاتحاد الأوروبي في اعتماد القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتبذل جهودها لإنهاء الوعي الدولي من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة الاختطاف. وباتخاذ هذه القرارات، مُدّدت ولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

8 - وتولت اليابان وضع مسودات قرارات متعلقة بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، وما فتئت تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الكمبودية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. وفي عام 2021، اعتُمد قرار بتمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا.

9 - وما فتئت اليابان تقود عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم. وفي هذا الصدد، ساهمت اليابان في اتخاذ قرار بالإجماع في عام 2020 بتمديد ولاية المقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الجذام وأفراد أسرهم.

10 - وتولي اليابان أيضاً أهمية كبيرة للحوارات المفيدة والبناءة التي تجرى مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، التي ما فتئت اليابان تعرض عليها تعاونها.

11 - وعلاوة على ذلك، شاركت اليابان بنشاط في أعمال مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل. واستعداداً للاستعراض في كانون الثاني/يناير 2023، الذي يمثل بداية الدورة الرابعة، قدمت اليابان تقريرها الوطني بعد القيام بتبادل للآراء مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في عام 2022.

جيم - مواصلة الإسهام في أعمال الجمعية العامة وغيرها من المحافل

12 - تقوم اليابان بنشاط بتعزيز جهودها في مختلف المجالات، مثل تمكين المرأة وحماية الطفل والصحة العالمية والمياه والصرف الصحي، مع القيام في الوقت نفسه بدورها القيادي في أعمال الجمعية العامة وغيرها من المحافل من أجل تحقيق مفهوم الأمن البشري.

1 - تمكين المرأة

13 - أخذت اليابان بزمام المبادرة في المناقشات المتعلقة بتمكين المرأة. ففي مؤتمر قمة أوساكا لمجموعة العشرين الذي نظم في عام 2019، جعلت اليابان من تمكين المرأة إحدى خطتها الرئيسية والتزمت بما يلي: (أ) تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل؛ (ب) دعم تعليم الفتيات، بما في ذلك تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ (ج) إسماع أصوات رائدات في مجال الأعمال التجارية، بما في ذلك صاحبات المشاريع. وفي اجتماعات مجموعة السبعة، شاركت اليابان بنشاط في المناقشات المتعلقة بالتعجيل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتواصل اليابان الدفع قدماً بالمناقشات بشأن مشاركة المرأة داخل مجموعة السبعة، وقد أعلنت بالفعل عن خططها لعقد اجتماع وزاري بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تحت الرئاسة اليابانية في عام 2023.

14 - وبالإضافة إلى ذلك، وفي نيسان/أبريل 2022، حضرت اليابان المائدة المستديرة للمانحين لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأظهرت دعمها الاستباقي للنساء والفتيات من خلال تعاونها مع الهيئة. وفي الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة، شاركت اليابان بنشاط في المناقشات بشأن المساواة بين الجنسين في سياق السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ، والبيئة، والحد من مخاطر الكوارث.

15 - وعلاوة على ذلك، ومنذ عام 2014، استضافت اليابان الجمعية العالمية للمرأة، ووجهت الدعوة لكبار القادة في مختلف المجالات من اليابان وخارجها لتقديم مقترحات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعقدت الدورة الخامسة للجمعية العالمية في عام 2019، بالتعاون مع مجموعة العشرين للمرأة، وهي إحدى مجموعات المشاركة التابعة لمجموعة العشرين، وحضرها ما يقرب من 3 000 مشارك على مدار يومين. وفي دورة الجمعية العالمية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2022، أجريت مناقشات حول كيفية إنشاء مجتمع أفضل تتحقق فيه المساواة بين الجنسين، بالنظر إلى أن أوجه عدم المساواة بين الجنسين الحالية قد تفاقم على الصعيد الدولي بسبب الآثار المطولة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الحالة في أوكرانيا، من بين عوامل أخرى. وعلاوة على ذلك، نظمت اليابان حلقات دراسية شبكية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عامي 2021 و 2022.

2 - الأطفال

16 - ما فتئت اليابان، بوصفها عضواً في مجلس إدارة الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال وبلداً رائداً في هذه الشراكة، تقود الجهود المبذولة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال (الغاية 16-2 من أهداف التنمية المستدامة). وفي عام 2021، صاغت اليابان خطة عملها الوطنية لإنهاء العنف ضد الأطفال، التي تهدف إلى المساهمة في تحقيق الغاية 16-2 من أهداف التنمية المستدامة. وستواصل اليابان تعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال في الداخل والخارج على حد سواء، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

3 - المرأة والسلام والأمن

17 - ستواصل اليابان، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2023، المساهمة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيز حماية المدنيين في مجلس الأمن، بما في ذلك على وجه الخصوص الخطتين المتعلقتين بالعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال والنزاعات المسلحة. وقامت اليابان بصياغة وتنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وفي عام 2021، قدمت مساعدة مالية قدرها حوالي 900 000 دولار إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع لدعم ضحايا العنف الجنساني على الإنترنت في الشرق الأوسط، بما في ذلك في لبنان والأردن والعراق، خلال جائحة كوفيد-19. وفي عام 2022، عرضت اليابان تدابير لمكافحة كوفيد-19 وقدمت مساعدة قانونية للنساء ضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تساهم اليابان بنشاط في دعم الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وساهمت بمليون يورو إضافيين في الصندوق العالمي للناجين، وهو صندوق عالمي للناجين من آثار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في عام 2022، لتصل مساهمتها حتى الآن إلى ما مجموعه ستة ملايين يورو.

دال - التعاون الإنمائي

18 - وضعت اليابان ميثاقها للتعاون الإنمائي في شباط/فبراير 2015. وإذ يتخذ هذا الميثاق مفهوم الأمن البشري كمبدأ إرشادي، فهو يحدد التزام اليابان بالتعاون من خلال حماية وتعزيز قدرات كل فرد، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة باعتباره مبدأ توجيهيا أساسيا. واستنادا إلى هذا المبدأ، تواصل اليابان الإسهام في الجهود الرامية إلى تحسين حالات حقوق الإنسان من خلال مبادرات ملموسة، بما في ذلك الإجراءات المبينة أدناه.

1 - المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

19 - في تموز/يوليه 2021، وبعد أربع سنوات من إجراء أول استعراض وطني طوعي في عام 2017، قدمت اليابان استعراضها الوطني الطوعي الثاني بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزء الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفي هذه المناسبة، أطلقت اليابان المجتمع الدولي على جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق التغطية الصحية الشاملة والتصدي لتغير المناخ، في رسالة بالفيديو من وزير الخارجية موتينجي. وفي أيلول/سبتمبر 2021، شارك رئيس الوزراء سوغا من خلال رسالة بالفيديو في الوقفة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة لعام 2021، التي نظمت بالتزامن مع أسبوع الأمم المتحدة الرفيع المستوى. وفي عملية إجراء الاستعراض الوطني الطوعي، اتخذت اليابان عدة مبادرات، بما في ذلك تبادل لوجهات النظر مع أعضاء القطاع الخاص في المائدة المستديرة لتشجيع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمجتمع المدني، فضلا عن دعوة للعموم إلى تقديم تعليقات. ومن خلال هذه المبادرات، تمكنت اليابان من الحصول على توصيات بشأن الحاجة إلى وضع أهداف شاملة وموضوعية، وغايات قائمة على العلم، ومؤشرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد. وأدت هذه العملية إلى تعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي كل عام منذ كانون الأول/ديسمبر 2017، قام مقر تشجيع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في اليابان - الذي يرأسه رئيس الوزراء ويتألف من جميع وزراء الحكومة كأعضاء - بصياغة خطة عمل اليابان المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من أجل تسريع جهود الحكومة الملموسة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل هذه الخطة السنوية المسائل ذات الأولوية وتدابير محددة لتسريع تنفيذ المبادرات الحكومية الملموسة. ففي كانون الأول/ديسمبر 2021، على سبيل المثال، صاغت اليابان خطة عملها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لعام 2022. وحددت الخطة السياسة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل، والمبادرات التي ستتخذها الوزارات والوكالات الحكومية في عام 2022. ووصل مجموع المبلغ المطلوب إنفاقه لتنفيذ الخطة حوالي 7,2 تريليونات ين. وتمت صياغة الخطة بهدف إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم قبل عام 2023، مع الأخذ في الاعتبار في وقت التخطيط أن اليابان ستتولى رئاسة مجموعة السبعة هذا العام وأن الأمم المتحدة ستعقد اجتماعات بارزة رئيسية بشأن أهداف التنمية المستدامة، مثل مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التغطية الصحية الشاملة.

2 - جائحة كوفيد-19

20 - في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 العالمية، قدمت اليابان ما يقرب من خمسة بلايين دولار كمساعدات للبلدان النامية، بناء على مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب في المجال الصحي. وعلى وجه الخصوص، وفي إطار الجهود المبذولة لضمان الوصول العادل إلى اللقاحات، بما في ذلك من خلال إعطاء مساهمة مالية تصل إلى 1,5 بليون دولار لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، أظهرت اليابان قيادة تتجاوز المساعدة المالية، على سبيل المثال، من خلال المشاركة في استضافة مؤتمر قمة آلية الالتزام المسبق للسوق التابعة لمرفق كوفاكس مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين في عام 2021. وبالإضافة إلى المساعدة في شكل إمدادات، بما في ذلك التبرعات باللقاحات، ما فتئت اليابان تنفذ مبادرة "دعم الشواطئ الأخير" منذ عام 2020، مما يجعلها أول دولة في العالم تفعل ذلك. وتشمل مساهمة اليابان في هذا المجال تقديم دعم يعادل ما مجموعه 18,5 بليون ين لتحسين المعدات اللازمة لسلاسل التبريد وتعزيز القدرة على إدارة اللقاحات في 78 بلدا ومنطقة. وتتطلع اليابان أيضا إلى وقت ما بعد تراجع حدة الجائحة لمساعدة البلدان النامية في تنشيطها الاقتصادي والاجتماعي واستئناف السفر عبر الحدود. ومن هذا المنطلق، تمنح اليابان حاليا ما يصل إلى 10,8 بلايين ين كمساعدات، في المقام الأول لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

3 - الصحة العالمية، بما في ذلك التغذية

21 - ما فتئت اليابان تقود المناقشات بشأن الصحة العالمية، وتأخذ باستمرار بزمام المبادرة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2019، تولت اليابان قيادة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك إصدار إعلانه السياسي. وفي إطار التصدي لانتشار كوفيد-19، ومنذ بدء تفشي المرض، قدمت اليابان حوالي خمسة بلايين دولار كمساعدات للبلدان النامية، من خلال المساعدة الثنائية والمنظمات الدولية. وأكدت اليابان، في استراتيجيتها الصحية العالمية التي صيغت في أيار/مايو 2022، عزمها على مواصلة الاضطلاع بدورها القيادي في مجال الصحة العالمية، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة. وفي مؤتمر قمة مجموعة السبعة الذي سيعقد في هيروشيما في عام 2023 أيضا، ستجعل اليابان من الصحة العالمية واحدة من الخطوط المهمة وستساهم في بناء مجتمع "لا يترك فيه أحد خلف الركب". وعلاوة على ذلك، استضافت اليابان مؤتمر قمة طوكيو بشأن التغذية من أجل النمو في كانون الأول/ديسمبر 2021، استنادا إلى فكرة أن تحسين حالة التغذية لا يرتبط فقط بقطاع الصحة ولكن أيضا بالعديد من القطاعات الأخرى، مثل الزراعة، والتوزيع، والمياه والصرف

الصحي، والجنسانية، وأنه من المهم تحسين التغذية من خلال التعاون بين قطاعات متعددة. وتجاوز مؤتمر قمة طوكيو إنجازات مؤتمرات القمة السابقة بشأن التغذية، حيث أدى إلى الإعلان عن مساهمة مالية إجمالية متعلقة بالتغذية تزيد عن 27 بليون دولار من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. ويشمل هذا المبلغ المساعدات المتعلقة بالتغذية التي أعلن عنها رئيس الوزراء كيشيدا، والتي ستصل إلى أكثر من 300 بليون ين ياباني، أو ما يعادل أكثر من 2,8 بليون دولار.

4 - المياه والصرف الصحي

22 - في نيسان/أبريل 2022، استضافت اليابان مؤتمر القمة الرابع للمياه في آسيا والمحيط الهادئ وأعلنت عن مبادرة كوماموتو للمياه، التي تشمل التزام اليابان بتقديم مساعدة مالية تبلغ حوالي 500 بليون ين على مدى السنوات الخمس المقبلة. وتهدف المبادرة إلى الحد من الفيضانات وغازات الدفيئة من خلال تطوير البنية التحتية مثل السدود ونظم الصرف الصحي، باستخدام الرقمنة والابتكار من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص. وفي الوقت نفسه، تهدف المبادرة إلى تشجيع القيام بتحسينات في إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي. واستنادا إلى مبادرة كوماموتو للمياه وباعتبار اليابان أكبر مانح في مجال المياه، ستقود الجهود ذات الصلة لتحقيق إنشاء البنى التحتية الجيدة من المنظورات الإدارية والمالي والعلمي/التكنولوجي، مع تقاسم الثروة المعرفية والتكنولوجية التي تراكمت لديها من خلال تجاربها السابقة مع البلدان الأخرى.

5 - تمكين المرأة

23 - فيما يتصل بالمجالات المتعلقة بتمكين المرأة، واستنادا إلى استراتيجيتها للتنمية من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي صيغت في أيار/مايو 2016، تبذل اليابان جهودا لتعزيز النهوض بالمرأة في البلدان النامية. وتشمل هذه الجهود مبادرات لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وتحسين سبل عيشها وحياتها، والقضاء على العنف ضدها. وفي اجتماعي الجمعية العالمية للمرأة ومجموعة العشرين للمرأة المعقودين في آذار/مارس 2020، أعلن رئيس الوزراء آبي أنه سيتم تزويد ما لا يقل عن أربعة ملايين امرأة في البلدان النامية بفرص للتعليم الجيد وخدمات تنمية الموارد البشرية على مدى السنوات الثلاث من عام 2018 إلى عام 2020، ونفذت اليابان هذا المشروع بشكل مطرد. وعقدت الجمعية العالمية لعام 2022 في كانون الأول/ديسمبر من العام، في إطار الموضوع الرئيسي "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في شكل جديد من أشكال الرأسمالية"، حيث تبادل المشاركون الآراء بشأن كيفية بناء مجتمع أفضل يشهد تحقيق المساواة بين الجنسين.

6 - التعليم

24 - في مجال التعليم، وفي إطار استراتيجية التعلم من أجل السلام والنمو، عززت اليابان التعاون التعليمي من أجل التعلم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتنمية الموارد البشرية في مجال العلوم والتكنولوجيا الصناعية. وفي تموز/يوليه 2021، في مؤتمر القمة العالمي للتعليم، أعلنت اليابان أنها ستقدم أكثر من 1,5 بليون دولار لدعم التعليم على مدى خمس سنوات، حتى عام 2025، وستدعم التعليم وتنمية الموارد البشرية فيما يتعلق بـ 7,5 ملايين فتاة في البلدان النامية.

7 - العمل والعمالة

25 - في مجال العمل، تشارك اليابان، بوصفها عضواً في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، بنشاط في المناقشات مع المندوبين الذين يمثلون العمال وأرباب العمل بشأن قضايا العمل العالمية في مؤتمر العمل الدولي واجتماعات مجلس الإدارة، من بين منتديات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليابان مساعدات إنمائية إلى بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمنطقة الأفريقية من خلال تقديم تبرعات لمنظمة العمل الدولية ودعم شبكات منظمات العمال وأرباب العمل الدولية. ويشمل ذلك المساعدة في إيجاد فرص عمل بشكل عاجل لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية وكوفيد-19، ولوضع قوانين عمل ونظم للتأمين الاجتماعي، ولتحسين معايير الصحة والسلامة المهنية.

8 - مساعدة اللاجئين

26 - بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى تقاسم الأعباء والمسؤوليات الدولية المتعلقة بدعم اللاجئين، انضمت اليابان إلى الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وتقدم المساعدة إلى أكثر اللاجئين والمشردين داخلياً ضعفاً من خلال التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من الوسائل. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل اليابان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، من بين شركاء آخرين، جهوداً لتعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية من أجل دعم اعتماد اللاجئين على أنفسهم، ومساعدة المجتمعات المحلية المضيفة.

27 - وتتعاون اليابان بنشاط مع المنظمات الدولية المعنية التي تقود تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وتسهم في أنشطتها. وستواصل اليابان تقديم الدعم إلى هذه المنظمات الدولية.

هاء - تعزيز الحوارات الثنائية

28 - إذ تسلم اليابان بأهمية الحوار والتعاون القائم على أساس مبدأي التفاهم والاحترام المتبادلين، فقد أجرت حوارات ومشاورات ثنائية منتظمة بشأن حقوق الإنسان مع الاتحاد الأوروبي وبلدان مثل ميانمار وكمبوديا وإيران. وستواصل اليابان إجراء حوارات تفاعلية بشأن حقوق الإنسان مع مختلف البلدان، وستظل تسعى إلى المساهمة فيما يبذله كل بلد من جهود من أجل حل المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان عن طريق تبادل أفضل الممارسات.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان في اليابان

29 - تعمل اليابان على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. فقد دأبت جميع وزارات اليابان ووكالاتها المعنية على المشاركة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مختلف المجالات. وستواصل اليابان إجراء الحوار مع المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس، بمن فيهم الشباب وكبار السن والنساء والرجال والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال، من أجل إيجاد مجتمع يمكن فيه لجميع الناس أن يستفيدوا من قدراتهم وأن يجدوا حياتهم جديرة بالعيش.

ألف - المساواة بين الجنسين

30 - تولي اليابان أولوية عالية لتحقيق "مجتمع تتألق فيه جميع النساء"، حيث يمكن لجميع النساء أن يظهرن بشكل كامل فرديتهن وقدراتهن وفقا لرغباتهن الخاصة. وأخذا في الاعتبار ما سبق، تقوم اليابان منذ عام 2000 بصياغة خطة خمسية تسمى الخطة الأساسية للمساواة بين الجنسين. وتعمل اليابان حاليا على زيادة مشاركة المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك السياسة والاقتصاد والإدارة العامة، بناء على الخطة الأساسية الخامسة للمساواة بين الجنسين التي تمت صياغتها في كانون الأول/ديسمبر 2020. وبهذه الطريقة، ما فتئت اليابان تبذل جهودا متواصلة لتعزيز المساواة بين الجنسين، بسبل منها تحديد أولويات السياسة العامة سنويا في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

باء - الأطفال

31 - في أيلول/سبتمبر 2022، صاغت اليابان حزمة سياسات بعنوان "زيادة تعزيز تدابير منع إساءة معاملة الأطفال"، وتعمل على تعزيز تدابير منع إساءة معاملة الأطفال. كما تعمل اليابان بشكل شامل على تعزيز تدابير مختلفة، مثل حماية الأطفال الضحايا، للتصدي للاستغلال الجنسي للأطفال استنادا إلى الخطة الأساسية بشأن تدابير مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال التي صيغت في أيار/مايو 2022، وغيرها من وثائق السياسات. وعلاوة على ذلك، وفي حزيران/يونيه 2022، تم تعديل قانون رعاية الطفل من أجل تعزيز نظام تقديم الدعم الشامل للأسر التي لديها أطفال.

جيم - الأشخاص ذوو الإعاقة

32 - تمشيا مع مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ما فتئت اليابان تنفذ تدابير لدعم استقلال الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية بطريقة شاملة ومنسقة. وفي أيار/مايو 2021، عدلت اليابان قانون القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي كان دخل حيز التنفيذ في عام 2016، لجعل توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة من قبل الشركات إلزاميا. وستواصل اليابان تعزيز التدابير المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من أجل إيجاد مجتمع شامل للجميع. وفي آب/أغسطس 2022، نظرت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التقرير الدوري الأول لحكومة اليابان، وشرحت اليابان لها أنشطتها.

دال - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

33 - تدعم اليابان المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وفي عام 2020، صاغت خطة عملها الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وابتاع هذه الخطة منذ ذلك الحين، تحقق اليابان باطراد هدفها المتمثل في ضمان التنفيذ المستمر للمبادئ التوجيهية. وفي عام 2021، أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بخطة العمل الوطنية اليابانية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بقيادة المستشار الخاص لرئيس الوزراء المعني بالشؤون الدولية لحقوق الإنسان من أجل تسريع الجهود المشتركة بين الوزارات في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، وفي صيف عام 2022، تمت صياغة المبادئ التوجيهية بشأن احترام حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد المسؤولة من أجل الشركات العاملة في اليابان. وستواصل اليابان الترويج لهذه المبادئ التوجيهية في القطاع المعني كله في المستقبل.

هاء - الاتجار بالأشخاص

34 - تسلم اليابان بأن الاتجار بالأشخاص انتهاك خطير لحقوق الإنسان وجريمة خطيرة كثيرا ما تعبر الحدود الوطنية. ولذلك، ترى اليابان أنه مسألة ملحة ومشتركة يجب على المجتمع الدولي أن يعالجها. وتستخدم اليابان دليلها المتعلق بتدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي نُقح في شباط/فبراير 2022، لعدة أغراض من بينها تيسير التحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت اليابان تعزز التعاون مع الوكالات الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، بينما تعمل بشكل وثيق مع الوكالات المحلية المعنية. وستواصل اليابان اتخاذ هذه الإجراءات لمنع الاتجار بالأشخاص والقضاء عليه، فضلا عن تعزيز الحماية المناسبة للضحايا. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى خطة عمل اليابان لعام 2022 لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي نُقحت في كانون الأول/ديسمبر 2022، ستواصل اليابان بذل الجهود لتنفيذ تدابير شاملة وجامعة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

واو - التنوع في المجتمع (شعب الأينو، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية والمواطنون غير اليابانيين، من بين فئات أخرى)

35 - ينص قانون تعزيز التدابير الرامية إلى تحقيق تصور لمجتمع يحترم فيه كبرياء شعب الأينو، الذي دخل حيز النفاذ في أيار/مايو 2019، على أن شعب الأينو هو شعب أصلي ويضع مبادئ أساسية فيما يتعلق بحظر التمييز ضد شعب الأينو. وبالإضافة إلى ذلك، صاغت اليابان سياسة أساسية، تشمل تغطية القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، من أجل التعزيز الشامل والفعال للتدابير المنصوص عليها في القانون. وتستخدم اليابان هذه السياسة بنشاط لتعزيز التدابير المنصوص عليها في القانون.

36 - ومن أجل التصدي للتحيز والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، تعمل اليابان على وضع تدابير تستهدف أماكن العمل والمدارس. وتشمل إعداد ونشر مجموعة من دراسات الحالات الفردية للجهود التي تبذلها الشركات لمعالجة القضايا المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسية، وتقديم خدمات استشارية في مكاتب العمل المحلية. وتشمل التدابير أيضا إعداد وتعميم وثائق توعية للمعلمين وموظفي المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم اليابان المشورة في مجال حقوق الإنسان بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، في مكاتب الشؤون القانونية في جميع أنحاء البلد، وتضطلع بأنشطة مختلفة للتوعية بهذه القضايا.

37 - وتبذل اليابان جهودا للقضاء على هذا التمييز استنادا إلى قانون القضاء على خطاب الكراهية، الذي ينص على أنه لا يمكن التسامح مع الخطاب والسلوك التمييزيين غير العادلين ضد الأشخاص الذين أصلهم من بلدان أخرى غير اليابان.

38 - وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اليابان على تعزيز استجابتها للمواطنين غير اليابانيين الذين يلتصون المشورة في مجال حقوق الإنسان، بسبل منها زيادة عدد اللغات المتاحة إلى 82 لغة في بعض مكاتب الشؤون القانونية.

زاي - برنامج تدريب المتدربين التقنيين الداخليين

39 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، تم إنفاذ القانون المتعلق بتوفير التدريب التقني والحماية الكافيين للمتدربين التقنيين الداخليين. واتخذت اليابان تدابير لحظر انتهاكات حقوق الإنسان من جانب المنظمات المشرفة والمنظمات المنفذة، وقدمت خدمات استشارة وإبلاغ للمتدربين التقنيين الداخليين. وعلاوة على ذلك، قامت اليابان في شباط/فبراير 2022 بتنقيح المبادئ التوجيهية التشغيلية لبرنامج تدريب المتدربين التقنيين الداخليين، التي تحدد فيها التدابير اللازمة التي يتعين اتخاذها من قبل المنظمات المشرفة والمنظمات المنفذة. وتبذل اليابان جهوداً لضمان التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان بطريقة سريعة وموثوقة عند تحديدها. وعلاوة على ذلك، وبما أن البرنامج قد حان الآن موعد استعراضه وفقاً لأحكام القانون، فإن الحكومة بأكملها ستقوم بتسريع المناقشات ذات الصلة، بما في ذلك المناقشات بشأن التدابير الرامية إلى منع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان.

حاء - نظام الاعتراف باللاجئين

40 - ما فتئت اليابان تعمل على اتخاذ مبادرات لزيادة تحسين تشغيل نظامها للاعتراف باللاجئين، بما في ذلك توضيح العناصر المعيارية المتعلقة بالأهلية للحصول على مركز لاجئ، وتحسين قدرات المستفسرين عن اللاجئين، وإثراء محتوى المعلومات عن البلدان الأصلية. ووقعت وكالة خدمات الهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة تعاون في تموز/يوليه 2021 وتعمل اليابان على تسريع وتيرة تلك الجهود.